

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Council of Ministers



رئاسة مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩
بإعادة تنظيم اللجنة الدائمة للسكان

مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن قرارات مجلس الوزراء التي ترفع

للأمير للتصديق عليها وإصدارها ،

وعلى القرار الأميري رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الأمانة العامة للتخطيط

التنموي ،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ١٩٩٣ بشأن تنظيم أعمال اللجان المشتركة

والمخصصة ، والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء اللجنة الدائمة للسكان ،

والقرارات المعدلة له ،

قرر ما يلي:

مادة (١)

يُعاد تنظيم اللجنة الدائمة للسكان على النحو المبين في هذا القرار .

مادة (٢)

تتبع اللجنة الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، وتكون مستقلة في مباشرتها

لأعمالها الفنية .

و يكون للجنة موازنة تلحق بموازنة الأمانة العامة للتخطيط التنموي .



- ٢ -

مادة (٣)

تشكل اللجنة برئاسة مدير عام الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، وعضوية ممثلين اثنين عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، يكون أحدهما نائبا للرئيس والآخر عضوا ومقرراً ، وممثل عن كل من :

- القوات المسلحة القطرية .

- وزارة الداخلية .

- وزارة التعليم والتعليم العالي .

- وزارة العمل .

- وزارة الصحة العامة .

- وزارة الشؤون الاجتماعية .

- قطر للبترول .

- غرفة تجارة وصناعة قطر .

وتختار كل جهة من يمثلها في اللجنة ، ويصدر بتسمية رئيس ونائب رئيس وأعضاء اللجنة ، قرار من الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي ، وتكون مدة عضوية اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة .

مادة (٤)

يكون للجنة مكتب فني ، يتولى إدارته نائب رئيس اللجنة .

مادة (٥)

تتولى اللجنة ، بالتنسيق مع الجهات المختصة ، القيام بما يلي :

١- دراسة التركيبة السكانية وخصائصها واتجاهاتها .

٢- اقتراح السياسة السكانية للدولة ومتابعة تنفيذها بعد اقرارها .



- ٣- إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالسكان ، والهادفة إلى معرفة الواقع الاجتماعي في الدولة ، وتطوير السياسات والبرامج السكانية .
- ٤- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات للمتغيرات الديموغرافية السكانية وإعداد النماذج الديموغرافية الاقتصادية المناسبة للدولة .
- ٥- تفعيل آليات التعاون والتنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة بالقضايا السكانية وبرامجها .
- ٦- الاستفادة من الخبرات والمساندة الفنية التي تقدمها المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال السكان .
- ٧- متابعة إجراءات إدماج القضايا السكانية في الخطط التنموية الشاملة وبخاصة في المجالات الاجتماعية والصحية والبيئية والتربوية والإعلامية والثقافية .
- ٨- متابعة تنفيذ الإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
- ٩- المشاركة في المؤتمرات والندوات الإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة بالقضايا السكانية ، والعمل على تنفيذ توصياتها .
- ١٠- دراسة الموضوعات التي تحال إليها من الجهات المختصة ، و تدخل في اختصاصاتها .

مادة (٦)

تضع اللجنة نظاماً لعملها ، يتضمن مواعيد اجتماعاتها والقواعد اللازمة لممارسة اختصاصاتها .



- ٤ -

مادة (٧)

تجتمع اللجنة ، بدعوة من رئيسها ، مرة كل شهر ، وكلما دعت الحاجة ، وتعقد اجتماعاتها بالأمانة العامة للتخطيط التنموي .
ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائها ، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ، وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .
وتكون اجتماعات اللجنة في غير مواعيد العمل الرسمية ، ويجوز عقد بعضها أثناء مواعيد العمل الرسمية ، إذا اقتضت الضرورة ذلك .

مادة (٨)

للجنة أن تشكل من بين أعضائها أو من غيرهم من الفنيين في مجالات اختصاصاتها مجموعات عمل ، أو أن تكلف أحد أعضائها بدراسة أي من الموضوعات الداخلة في اختصاصاتها ، ولها الاستعانة بالخبراء المختصين لمعاونتها في إجراء الدراسات اللازمة لممارسة اختصاصاتها .

مادة (٩)

للجنة أن تطلب من أي جهة ، البيانات والمستندات التي تراها ضرورية لمباشرة اختصاصاتها .

مادة (١٠)

يتقاضى كل من رئيس ونائب رئيس وأعضاء اللجنة مكافأة شهرية مقدارها (٢٠٠٠) ألفاً ريال ، وتسري في شأن تلك المكافأة أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Council of Ministers



رئاسة مجلس الوزراء

- ٥ -

مادة (١١)

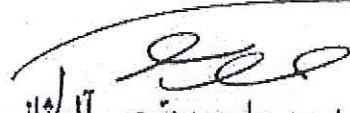
ترفع اللجنة إلى مجلس الوزراء تقريراً سنوياً بنتائج أعمالها مشفوعاً بتوصياتها ومقترحاتها .

مادة (١٢)

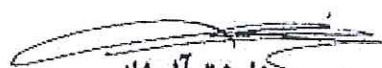
يلغى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه .

مادة (١٣)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . ويعمل به من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .


حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء

نصادق على هذا القرار ويتم إصداره


حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٣ / ٣٦ / ١٤٣٠ هـ
الموافق: ٣ / ٢٣ / ٢٠٠٩ م